الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة التاسعة والأربعون
المعقودة يوم الخميس
١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UNITED NATIONS LIBRARY
MAR 28 1980
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٠ ـ اللجنة الاقتصادية لأوروبا (تابع)

الباب ١١ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الباب ١٢ ـ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

الباب ١٣ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا

الباب ١٤ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

التقديرات المنقحة تحت الباب ١٤ (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) ـ نقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد

مسألة الشواغر في اللجان الاقتصادية الاقليمية

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

79-58516

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.49
21 March 1980
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 و Add.1 ؛ A/34/7 ؛ A/34/38)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا (تابع)

١ - الآنسة بوزكوفا (بلغاريا) : قالت ان وفد بلادها كان يؤيد تقديرات الأمين العام المتعلقة باللجنة الاقتصادية لأوروبا ، لو كان حاضرا عند التصويت على هذا الباب .

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : ذكّر بأن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض تقديرات الأمين العام تحت الباب ١١ بمبلغ ٥٧٣٥٠٠ دولار . وأضاف أن اللجنة قد اتبعت في هذا الصدد منهجية لا تختلف كثيرا عن تلك التي كانت قد اتبعتها عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة السابقة . ونفس القول ينطبق على اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وبيّن ان اللجنة الاستشارية قد استندت الى معدل الشواغر المرتفع في الفئة الفنية وما فوقها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وهي ، لمّا رأت أن معدل هذه الشواغر بلغ ١٤ في المائة بتاريخ ٣٠ اذار/مارس ١٩٧٩ ، مما يبيّن أن الحالة لم تتحسن ، فقد أوصت بزيادة النسبة القياسية لحساب خصم الدوران من ٥ في المائة الى ٨ في المائة . ويترتب على ذلك تخفيض التقديرات تحت هذا الباب ، بمبلغ ٤٤٢٠٠ دولار ، كما هو مبيّن في الفقرة ١١ - ٤ من التقرير الأول للجنة الاستشارية .

٣ - وأضاف ان باقي التخفيض الموصى به يُعزى جزئيا الى معدل الشواغر المرتفع . واعتبارا لهذا المعدل فان لاحتياجات الادارة والخدمات المشتركة ، التي تم حسابها على أساس الافتراض بأن جميع الوظائف ستشغل ، يجب أن تكون أقل مما هو مبيّن . ولذلك فان اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض التقدير المتعلق بهذه الاحتياجات بمبلغ ٨٠٠٠٠ دولار . وأخيرا ، فان اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة اعادة تصنيف وظيفتين (اعادة تصنيف وظيفة من الرتبة المحلية في دائرة المعلومات التجارية وتحويلها الى وظيفة فنية برتبة ف - ٢/١ ، واعادة تصنيف وظيفة رئيس شعبة النقل البحرى والموانئ والطرق المائية التي أنشئت حديثا ، من الرتبة ف - ٥ الى الرتبة مد - ١) ، ولذلك فهي توصي في الفقرتين ١١ - ٥ و ١١ - ٧ بتخفيض التقديرات بمبلغ ٤٢٢٠٠ دولار من جهة ، وبمبلغ ٧١٠٠ دولار من جهة أخرى .

٤ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان وفد بلاده يعلّق أهمية خاصة على أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وذلك لاسباب جلية . وبالتالي فهو قد كان يود ان تكون اللجنة الاستشارية أقل صرامة . ويود السيد كوياما من جهة أخرى أن يعرف المعدل الحالي

للشواغر . والأثر المترتب بالنسبة لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، على التخفيض الموصى به على أساس هذا المعدل .

٥ - السيدة جيل (استراليا) : قالت انها تشاطر ممثل اليابان وجهة نظره ، وأن أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تكتسي أهمية قصوى في المنطقة . واذا كان مما يدعو للارتياح أن اللجنة الاستشارية وافقت بوجه خاص على انشاء وظيفة برتبة مد - ١ لمنسق البرامج في منطقة المحيط الهادئ ، كما طلب ذلك في الفقرة ١١ - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فانه من المؤسف انها عارضت في اعادة تصنيف وظيفة من الرتبة المحلية الى رتبة ف - ٢/١ . وأكدت السيدة جيل أنه يتعيّن ، بالعكس ، تشجيع الموظفين المحليين في أداء مهامهم . ولاحظت أن الوفد الاسترالي مستعد رغم ذلك للموافقة على توصية اللجنة الاستشارية .

٦ - السيد فريّدو (الفلبين) : أعرب عن أسفه للقدر الهام من التخفيض في تقديرات الأمين العام للباب ١١ الذى أوصت به اللجنة الاستشارية في حين أن هذه اللجنة قد وافقت على المبلغ المقترح تحت الباب ١٠ للجنة الاقتصادية لأوروبا . ولاحظ ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي احدى اللجان الاقليمية الأكثر نشاطا ، وانها تلعب دورا هاما في جميع مجالات تنمية المنطقة . وبما ان التخفيض ناجم بنسبة كبيرة عن معدل الشواغر المرتفع ، وليس ذلك بالجديد على كل حال ، فانه قد يكون من المفيد معرفة أسباب هذا الارتفاع غير العادى للشواغر . ويخال لممثل الفلبين ان الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ليس له ما يجب من الحرية للقيام بعمليات التوظيف اللازمة . فمن المسؤول اذن عن الحالة في مجال الموظفين : أهو الأمين التنفيذى أم الأمين العام الذى لم يتبع توصياته ؟

٧ - السيد سيسي (ايطاليا) : قال انه يود معرفة العدد والتوزيع الجغرافي للخبراء الذين سيشتركون في الاجتماع المكرس لدراسة آثار الخطط الزراعية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين ، وهو اجتماع طلب له اعتماد بمبلغ ٠٠٠ ٢٣ دولار تحت الباب ١١ - ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٨ - وتساءل الممثل الايطالي من جهة أخرى عن جدوى مبلغ ٠٠ ٧٠٠ ٣ دولار المطلوب في الفقرة ١١ - ٦٦ للسفر فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وأضاف ان الأمانة العامة يتعين عليها ، حسب علمه ، أن تضع تقريرا عن هذه المسألة .

٩ - السيد بجين (مدير شعبة الميزانية) : أجاب على الأسئلة التي طرحها ممثل اليابان فذكر ان عدد الشواغر في تاريخ ٣١ آب/اغسطس قد انخفض قليلا فكان ٢١ أى ١٢٫٢ في المائة من مجموع الموظفين . أما بخصوص مشكلة آثار ما أوصت به اللجنة الاستشارية من تخفيض على تنفيذ برامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، قال السيد بجين ان جملة هذه التخفيضات لن يكون لها أى أثر على أنشطة اللجنة لأنها ناتجة أساسا عن خصم الدوران للموظفين . أما التخفيض الموصى به في التقدير المتعلق بالادارة والخدمات المشتركة فهو لابد ان يتسبب في بعض الصعوبات للأمين التنفيذى غير انها صعوبات سيكون الامين التنفيذى ، بالتأكيد ، قادرا على تذليلها .

(السيد بجين)

١٠ - وبخصوص أسباب العدد المرتفع للشواغر التي طلب ممثل الفلبين تفسيرات بشأنها ، قال انها تعود أساسا الى الضغوط الناجمة عن أحكام القرارات ذات الصلة ، المتعلقة خاصة بالتوزيع الجغرافي . ولاحظ ان القواعد العديدة التي يتعين على الأمانة العامة تطبيقها تؤخّر سير اجراءات الاختيار والتوظيف ، وذلك ما يحدث في الأمانة العامة بأسرها . وأضاف أن هذه المشكلة يبدو أن لها وقع خاص في بانكوك أكثر من الأماكن الأخرى .

١١ - وأردف السيد بجين قائلا ان المعلومات اللازمة غير متوفرة لديه لكي يبيّن لممثل ايطاليا العدد والتوزيع الجغرافي للخبراء الذين سيشتركون في الاجتماع المذكور في الفقرة ١١-١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وبخصوص الفقرة ١١ - ١٦ قال انه كان معلوما ، عند وضع الميزانية المقترحة ، أى قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، انه سينبغي الاستمرار في الاعتناء بهذا البرنامج . وأضاف ان تقديرات منقحة ستوضع على أساس المقررات المتخذة في فيينا عند انعقاد المؤتمر المذكور .

١٢ - الرئيس : استغرب ، مثل ممثل الفلبين ، معدل الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . خاصة ان عدد المرشحين لوظائف في الأمانة العامة مرتفع جدا . وذكر الرئيس بأنه قد طلب اعداد قائمة بالشواغر في ١٩٧٨ . فهل ليس بالامكان اتخاذ التدابير اللازمة للعمل على ملء الشواغر حين وجودها ؟

١٣ - السيد الحياضي (تونس) : قال انه يشاطر الرئيس قلقه وانه يود الحصول على توضيحات دقيقة بخصوص الشواغر الموجودة في اللجان الاقليمية في حين انها تتعلق بوظائف تنفيذية . وأضاف انه قد يستحسن في هذا الشأن أن تقوم الأمانة العامة باجراء تحقيق .

١٤ - السيد بروتو ديننفرات (اندونيسيا) : قال ان اللجنة الاستشارية قد لا تكون محقة في عدم الموافقة على اعادة التصنيف المطلوبة لبعض الوظائف ، طالما ان الاجراءات المنظمة للتوظيف هي التي يبدو انها المتسببة في عدد الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

١٥ - السيد مارتورال (بيرو) : أعرب عن انشغاله هو أيضا لمشكلة معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وأضاف ان المشكلة نفسها تواجه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تبلغ نسبة الشغور فيها ١٤٫٥ في المائة في الفئة الفنية ، وهي نسبة مفرطة ، وهو اذ يعتبر ان اجراءات التوظيف لا يمكن أن تكون هي السبب الوحيد لهذه الظواهر ، يود أن تقدم الأمانة العامة توضيحات أكثر دقة في هذا الخصوص .

١٦ - السيد رويداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : لاحظ أن هناك عاملين اثنين ، هامين ومتضاربين نوعا ما ، يثقلان اختيار الموظفين للجان الاقليمية : من جهة أولى ، الرغبة التي غالبا ما أعربت عنها الهيئات المديرة لهذه اللجان في الزيادة من اختيار موظفيها في المنطقة ذاتها ، ومن جهة ثانية ، التوجيهات المتصلة بتطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي . غير أن السيد رويداس يأمل أن يكون ممكنا ، قبل نهاية الجلسة تقديم رد أكثر دقة بخصوص مسببات

(السيد رويـــداس)

معدل الشواغر المرتفع الملاحظ في بعض اللجان الاقليميـــة . وبالفعل ، فان هذه المسألة معروضة على ادارة شؤون الموظفين .

١٧ — السيد بال (الهند) : قال ان برامج وميزانية اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلاده . غير أن التخفيضات الموصى بها من اللجنة الاستشارية ناتجة بصورة عامة عن النقص في التنظيم في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، ولذلك فهي مقبولة ، باستثناء تخفيض واحد .

١٨ — وأضاف ان الأمين العام يطلب في الفقرة ١١—٤٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، اعادة تصنيف وظيفة من الرتبة المحلية في دائرة المعلومات التجارية الى رتبة ف — ٢ / ١ ولا يسع الوفـــد الهندي الا أن يوافق بسهولة على ألا تلبي اللجنة الاستشارية هذا الطلب . وبالفعل فان الأمين العام يذكر في الميزانية التي يقترحها أن الأولوية قد أعطيت الى بعض الميادين في أنشطة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، منها ميدان التجارة الدولية . ولذلك فان أي تدبير تكـــون نتيجته الحد من فعالية شعبة التجارة الدولية لا بد أن يكون مثيرا للقلق . وقال ان الوفد الهندي قد كان يوافق على رفض اعادة التصنيف المذكورة ، لانه يمكن الاحتجاج بأن ذلك لن يكون له أي أثـــر على أنشطة الشعبة ، لو أن وحدة التفتيش المشتركة لم تقدم بعض التوصيات ذات الصلة في تقريرهـــا عن مراكز الأمم المتحدة للاعلام ، الصادر في الوثيقة A/34/379 . وذكّر بأن المفتشين يوصون فـــي الفقرة ٥٥ من هذه الوثيقة بتعيين أفراد " برتبة فنية محلية تتـــوفر فيهم مهارات فنية وتدفع لهـــم رواتب مناسبة لطبيعة العمل في بلدهم " . وهم يعتبرون ، فعلا ، ان " وظائف المساعديـــن الاعلاميين والمساعدين للمراجع ، رغم أنها مصنّفة في فئة الخدمات العامة ، تتطلب مهارات ومؤهلات فنية . ومن الجلي تماما أن الأفراد القائمين بهذه الوظائف ينبغي أن يوظفوا محليا ، غير أنه ينبغي أن يمنح أولئك الذين يتوفّر لديهم المطلوب من التدريب والخبرة الفنيين المركز والمرتّب المناسبين " . وفي الفقرة ٥٧ يذكر المفتشون انهم انتهوا ، بعد زيارة ٢٨ مركزا للأمم المتحدة للاعلام ، الى نتيجة مؤداها ان " كلا من المساعدين الاعلاميين والمساعدين للمراجع ، يقدمون خدمات قيمة لا يزال غيـــر معترف بها على النحو الكافي . وقد أدى هذا الى هبوط الروح المعنوية في كثير من الحـــالات . ولذلك يتفق المفتشون مع آراء الأمين العام ويوصون باتخاذ اجراء سريع على هدى الأسس المقترحـــة في الفقرة ٥٥ " .

١٩ — وأردف قائلا ان المفتشين أبرزوا في التقرير نفسه أن اللجان الاقليمية غالبا ما تقوم بـــدور مراكز للاعلام ، وأوصوا بأن تضطلع مستقبلا بهذه الوظائف . وقال ان الوظيفة بالرتبة المحلية التـــي يوصي الأمين العام باعادة تصنيفها لا يمكن مماثلتها بوظيفة من فئة الخدمات العامة ، لأن مسؤوليات شاغلها ، المماثلة لمسؤوليات موظف في مركز للاعلام ، تشمل اجراء البحوث وانشاء علاقات مـــع المنتفعين الخارجيين من مصرف المعلومات ، والاشراف على موظفي الرتبة المحلية ، والاشتراك فـــي البرامج التدريبية للموظفين المحليين ، كما يذكر ذلك الأمين العام في الفقرة ١١—٤٥ من الميزانية المقترحة .

(السيد بال ، الهند)

٢٠ - واعتبارا لما سبق ، يهيب الوفد الهندى باللجنة الاستشارية ان تعيد النظر في مقررها ، وان توصي بالموافقة على اعادة التصنيف التي طلبها الأمين العام .

٢١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه يمكن لادارة شؤون الاعلام ، طالما ان مراكز الاعلام تابعة لها ، ان تقدم الى اللجنة الخامسة تقريرا تقوم اللجنة الاستشارية بابداء ملاحظات بشأنه . واذا ما اعتبرت هذه الادارة ان التوصية الواردة في الفقرة ١١ - ٥ من الوثيقة A/34/7 قد تضر بفعالية أنشطتها ، فان اللجنة الاستشارية ستكون ، بالطبع، مستعدة لاعادة النظر في موقفها ولتقديم توصية جديدة الى اللجنة الخامسة . وعلى كل حال ، فان اللجنة الاستشارية لم تدع حتى الآن الى النظر في مقترحات وحدة التفتيش المشتركة ولا في ملاحظات الأمين العام ذات الصلة .

٢٢ - الرئيس : قال ان لجنة استعراض سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها الاعلامية ستنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٨٠ . وهو اذ يرى انه سيتسنى اتخاذ تدابير عندما تكون توصيات هذه اللجنة معروضة على اللجنة السياسية الخاصة واللجنة الخامسة ، يقترح على ممثل الهند ان يثير هذه المسألة في ذلك الوقت . ويمكن عندئذ ان تعرض المسألة على اللجنة الاستشارية .

٢٣ - السيد بال (الهند) : قال انه يقبل مقترح الرئيس .

٢٤ - تمت الموافقة ، بدون تصويت ، في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية ، برصد اعتماد بمبلغ ٢٢ ٩٧٠ ٢٠٠ دولار تحت الباب ١١ .

٢٥ - السيد بروتو ديننخرات (اندونيسيا) : قال ان وفد بلاده ، على الرغم من عدم معارضته لتوصيات اللجنة الاستشارية ، ليس مقتنعا بأن الحالة في مجال الشواغر تشكل تعليلا كافيا للتخفيض المقترح .

٢٦ - السيد نوريس (بابوا غينيا الجديدة) : قال ان وفد بلاده الذى يؤيد التقديرات المتصلة باللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في جملتها ، يرحب بصورة خاصة بالوظيفة الجديدة لمنسق البرامج في منطقة المحيط الهادئ التي طلب انشاءها الأمين العام في الفقرة ١١ - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وبالفعل فان دول منطقة المحيط الهادئ ستصبح بفضل انشاء هذه الوظيفة ، قادرة على الاشتراك على نحو عملي أكثر في أنشطة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ .

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

٢٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان المشاكل التي يطرحها الباب ١٢ مماثلة الى حد بعيد لتلك التي أثارها الباب ١١ . وذكر بأن ممثل اندونيسيا ، في ملاحظاته بخصوص الباب ١١ قد جادل في صحة التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية تحت هذا الباب نفسه ، بسبب معدل الشواغر المرتفع ؛ ولا شك في أن الملاحظات والحجج نفسها

(السيد مسيلي)

يمكن تقديمها بخصوص البابين ١٢ و ١٣ . وأضاف السيد مسيلي أن المسألة لها في الواقع طابع تقني ، تتمثل فيما يلي : اذا ما أدرجت مثلا ١٠٠ وظيفة في جدول الموظفين ، وتبيّن فيما بعد أن هناك في المتوسط خمس وظائف ستظل شاغرة خلال كامل فترة السنتين ، فان ذلك يعني في الواقع أن ٩٥ وظيفة فقط ستنفذ وأن هناك بالتالي ميزنة زائدة اذا كان رصد الاعتمادات قد تم على أساس ١٠٠ وظيفة . ثم أن ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لا تمنع اطلاقا أن يقوم الأمين العام ، فيما بعد ، بملء جميع الوظائف المقترحة ، وان يبيّن أنه استطاع أن يفعل ذلك ، نظرا لأن اللجنة لا توصي البتة ، بحذف وظائف ، بل بمجرد تخفيض التقديرات المقدمة في هذا الخصوص . ولذلك اذا ما قام الأمين العام بملء جميع الوظائف ثم عاد أمام اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية ليقدم تقديرات اضافية ، فان الموافقة على هذه التقديرات ستقع بصورة آلية . وعلى كل ، فان الحالة فيما يتعلق بالتخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية والمتعلقة بالشواغر مماثلة تماما للحالة فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمتها هذه اللجنة بخصوص النفقات المشتركة للموظفين في فيينا .

٢٨ — وذكر بأن اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض تقديرات الأمين العام تحت الباب ١٢ بمبلغ ٦١٥٥٠٠ دولار منها ٤٦٧٩٠٠ دولار يعزى الى حالة الشواغر في اللجنة كما هو مبين في الفقرة ١٢—٧ من تقرير اللجنة الاستشارية . وأضاف ان باقي التخفيضات الموصى بها ، أي ٤٧٦٠٠ دولار يعزى الى الأسباب التالية . لم يتسن للجنة الاستشارية ، كما ذكرت ذلك في الفقرة ١٢—٥ من تقريرها ، أن توافق على طلب الأمين العام باضافة وظيفة واحدة من الرتبة المحلية . وفي الفقرة ١٢—٦ توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اعادة تصنيف وظيفة من الرتبة المحلية الى الفئة الفنية ؛ وتوصي اللجنة الاستشارية ، أخيرا ، في الفقرتين ١٢—٨ و ١٢—٩ بتخفيض التقديرات المتعلقة بأفرقة الخبراء المخصصة ، وبالادارة والخدمات المشتركة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٢٩ — السيد بوج فلورس (المكسيك) : قال ان وفد بلاده يؤيد تأييدا تاما الحجج ذات الصلة القصوى التي قدمها للتو رئيس اللجنة الاستشارية . وأضاف ان الوفد المكسيكي ، الذي درس بعناية فائقة الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة والتوصيات التي قدمتها بشأن اللجنة الاستشارية ، يرى أن هذه التوصيات معقولة جدا ، وهو بالتالي ، سيؤيدها . غير أن هذا الوفد لا يسعه الا أن يعرب عن انشغاله العميق لمعدل الشواغر المرتفع في الدوائر الفنية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وفي هذا الخصوص ، فهو يتبنى الملاحظات التي أبداها في وقت سابق كل من الرئيس وممثل تونس ، ويود أن يبين الأمين العام للجنة نتائج الجهود التي بذلها منذ نيسان/ابريل ١٩٧٩ لملء الشواغر في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وأن يحدد بالخصوص ، عدد الوظائف التي شغلت من بين الوظائف الفنية الخمسة عشرة المذكورة في الفقرة ١٢—٧ من تقرير اللجنة الاستشارية . وقال ان الوفد المكسيكي يحتج بشدة على عدم ملء هذه الوظائف بالسرعة اللازمة ، الأمر الذي ترتب عليه أن بعض البرامج التي توليها الدول النامية أعلى أولوية لا يتسنى اتمامها ، لعدم توفّر ما يكفي من الموارد البشرية .

٣٠ — السيد وليامز (بنما) : قال ان وفد بلاده سيصوت ضد توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالميزانية المقترحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وأضاف انه على غرار ممثل المكسيك ،

(السيد وليامز ، بنما)

منشغل الى أقصى حد ، لمعدل الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وهو معدل يتبين منه أن برامج ذات أهمية فائقة بالنسبة للبلدان النامية في هذه المنطقة من العالم لن يتسنى انجازها انجازا كاملا . ويود السيد وليامز أن تبين الأمانة العامة عدد الموظفين الفنيين الذين تم توظيفهم منذ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، وكذلك عدد الذين يعتزم توظيفهم الى غاية حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

٣١ - السيد بلاكمان (بربادوس) : اكد من جديد أن ميزانية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تكتسي أهمية كبيرة جدا بالنسبة لبلده ولمنطقة أمريكا اللاتينية بأسرها . ولهذا السبب ، يشاطر وفد بربادوس الانشغالات التي أعرب عنها ممثلا المكسيك وبنما بخصوص معدل الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وهو معدل يضر بالقدرة على تنفيذ البرامج الموضوعة للمنطقة ، خاصة أن هذه الحالة مستمرة منذ وقت طويل جدا . وأضاف أن وفد بربادوس لا يزال فير راض البتة ، على الرغم من التفسيرات التي قدمتها الأمانة العامة .

٣٢ - الرئيس : اقترح أن يقدم ممثلو ادارة شؤون الموظفين الى اللجنة بيانا عن الأسباب العميقة لمشكلة الشواغر القائمة بصورة عامة في جميع اللجان الاقتصادية الاقليمية . وأضاف انه يشاطر تماما الممثلين الذين تكلموا في هذا الموضوع انشغالاتهم .

٣٣ - السيد سيسي (ايطاليا) : لاحظ أن الفقرة ١٢-١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، تشير الى ان اعداد اسقاطات المشروع ٢٠٠٠ سيتطلب الاستعانة لمدة ٥ر١ شهر عمل بخدمات خبراء استشاريين . وقال انه يود ان يحصل من الامانة العامة على توضيحات بشأن هذا المشروع وأن يعرف بالخصوص هل هو مشروع قيد التنفيذ او مشروع جديد أو هل هو مشروع منجز .

٣٤ - السيد مارتورال (بيرو) : قال انه ، على غرار الممثلين الذين تناولوا الكلمة قبله ، يحرص على الاعراب عن انشغاله العميق لعدد الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وبالفعل ، فان برامج عمل هذه اللجنة التي يوليها وفد بيرو أعلى أولوية ، قد لا يتسنى اتمامها ان لم يقع تدارك هذه الحالة على وجه السرعة .

٣٥ - السيد بجين (مدير شعبة الميزانية) : رد على السؤال الذى طرحه ممثل ايطاليا فقال ان المشروع ٢٠٠٠ هو عنصر برنامج اتخذت بشأنه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مقررا ، وأن هذه اللجنة قد حددت انجاز هذه الدراسة في اطار برنامج عملها لفترة السنتين القادمة . وبالتالي فهو مشروع لم يبدأ تنفيذه بعد .

٣٦ - اعتمدت بدون تصويت ، في القراءة الاولى ، توصية اللجنة الاستشارية بادراج اعتماد قدره ١٠٠ ١٣٥ ٣٢ دولار تحت الباب ١٢ .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة

(السيد مسيلي)

الاستشارية توصي بتخفيض التقدير الذى قدمه الامين العام تحت الباب ١٣ بمبلغ ٦٠٠ ٢٠٥ دولار، وذلك بسبب الحالة في مجال الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ولذلك فقد طبقت اللجنة نسبة قياسية تبلغ ٨ في المائة لحساب خصم الدوران ، أى بزيادة ٣ في المائة على النسبة التي يطبقها عادة الأمين العام . وكما هو مبيّن في الفقرة ١٣-٦ من تقرير اللجنة الاستشارية فان هذه اللجنة تقترح زيادة على ذلك تخفيضا بمبلغ ٧٠٠ ٧٥ دولار في تقدير الأمين العام المتعلق بالادارة والخدمات المشتركة ، وذلك أيضا بسبب معدل الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي اعتقاد اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات ستكون ، بسبب ذلك ، أقل مما لو كانت جميع الوظائف مشغلة . وهي بالتالي ، توصي بتخفيض الاعتمادات التي طلبها الأمين العام للجنة الاقتصادية لافريقيا بمبلغ ٣٠٠ ٩٦ دولار .

٣٨ - السيد خميس (الجزائر) : شكر اللجنة الاستشارية على التفهّم الذى أبدته بخصوص التخفيضات المقترحة بالنسبة لتقديرات الأمين العام للجنة الاقتصادية لافريقيا . غير أنه يود طرح سؤالين على الأمانة العامة فيما يتعلق بالميزانية المقترحة لهذه اللجنة . وقال ان السؤال الأول يتعلق بعقد النقل والاتصالات في افريقيا (١٩٧٨-١٩٨٨) والموارد البشرية التي ستكون تحت تصرف اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل هذا العقد الذى تعلق عليه افريقيا أهمية كبيرة . ولاحظ أن الامين العام لا يطلب ، لتنفيذ هذا العقد سوى انشاء وظيفتين جديدتين ، وظيفة برتبة ف - ٤ وثانية برتبة ف - ٥ . فهل تعتبر الامانة العامة ان الوظيفتين المذكورتين ستكفيان للسماح للجنة الاقتصادية لافريقيا بأن تنجز أنشطة بمثل هذا الحجم ، مع العلم بما سيكون لعنصر البرنامج المتعلق بالنقل والاتصالات من أهمية داخل هذه اللجنة خلال السنوات القادمة ؟ وأضاف أن الوفد الجزائرى يتساءل ، ثانيا ، عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٧ ولا سيما في مجال تحقيق لا مركزية بعض الأنشطة لفائدة اللجان الاقتصادية الاقليمية . وهو يود بالخصوص أن يعرف الى أى مدى حصلت شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لافريقيا على الامكانات الضرورية للسماح لها بالاضطلاع ، بصورة مباشرة أكثر ، بالأنشطة التي هي من اختصاصها .

٣٩ - السيد م . ب . فال (السنغال) : قال انه يود ان يعرب عن خيبة أمل وفد بلاده وهو يلاحظ مرة أخرى العدد المرتفع للوظائف الثابتة التي بقيت شاغرة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتاريخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ . ومن جهة أخرى ، فبما ان هذه الحالة مستمرة منذ وقت طويل ، يطلب الوفد السنغالي بالحاح الى الأمانة العامة أن تبيّن بدقة أسباب هذا الوضع ، وأن تفعل ذلك ، ان استطاعت ، بخصوص كل لجنة اقليمية . وهو يود من جهة أخرى أن يعرف ، بالضبط ، عدد الوظائف الشاغرة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، علما بأن تقرير اللجنة الاستشارية لا يذكر ، في هذا الشأن ، سوى نسبة مئوية .

٤٠ - السيد زينييل (غانا) : قال ان وفد بلاده يوافق بدون تردد على توصيات اللجنة الاستشارية ويشاطر ، من جهة أخرى ، وفدى السنغال والجزائر انشغالاتهما . وأضاف انه نظرا للأهمية التي تكتسيها أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالنسبة للبلدان النامية في هذه المنطقة ،

(السيد زينييل ، غانا)

وبما أن هذه الأنشطة تهم ميادين كثيرة التنوع ، فانه لمما يدعو فعلا الى القلق ملاحظة مثل هـــذا المعدل المرتفع من الشواغر . ومن جهة أخرى ، فان الوفد الغاني يتساءل هو أيضا عما اذا كانـت الوظيفتان الجديدتان اللتان طلب الأمين العام انشاءهما في اطار خطة العمل لتنفيذ عقد النقـل والاتصالات في افريقيا ستكفيان للسماح بتحقيق الأهداف المحددة للعقد .

٤١ - السيد طومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : شكر اللجنة الاستشارية لموافقتها على انشاء الوظيفتين اللتين طلبهما الأمين العام للبرنامج المتصل بالنقل . وأضاف انه يحرص مع ذلك على الاعراب ، مثلما فعل ممثلا الجزائر والسنغال عن الانشغالات التي يشعر بها الوفد الكاميروني بخصوص عدد الوظائف المقترحة في اطار عقد النقل والاتصالات في افريقيا . فاللجنة الاقتصادية لافريقيا ستتاح لها ، فعلا ، خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ١٩٣ وظيفة من الفئة الفنية فما فوقها ، بما فـي ذلك الوظيفتان اللتان توصي اللجنة الاستشارية بانشائهما ، منها ١٢ وظيفة فقط ستكون مكرســـة للعقد . ولاحظ الممثل الكاميروني أن ذلك يبدو قليلا جدا ، وهو يود أن تقدم الأمانة العامـــة توضيحات بخصوص الطريقة التي يعتزم استخدام الموارد البشرية بها لانجاز الأنشطة المتصلة بالعقد .

٤٢ - وأردف قائلا ان اللجنة الاستشارية تعتبر في الفقرة ١٣ - ٥ من تقريرها ان معدل الشواغر المرتفع في اللجنة الاقتصادية لافريقيا يبرر حساب خصم الدوران بنسبة ٨ في المائة . ويحرص الوفـد الكاميروني ، مثلما فعل ذلك في العام الماضي ، على أن يسترعي انتباه الأمين العام الى هذه الحالة التي تدعو الى القلق ، وأن يطلب اليه أن يبيّن أسبابها العميقة .

٤٣ - السيد المصدوقي (المغرب) : قال ان وفد بلاده يتابع باهتمام كبير أنشطة اللجنـــة الاقتصادية لافريقيا ، التي يتعاون معها بطرق مختلفة . وهكذا فان المغرب قد استضاف مؤتمـــر الوزراء الخامس للجنة الاقتصادية لافريقيا في شهر اذار/مارس ١٩٧٩ ، وهو المؤتمر الذى اعتمد خلاله عدد من القرارات المتصلة بهيكل اللجنة وسير عملها (الغاء اللجنة التنفيذية ولجنة الخبراء التقنيـة التابعتين للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ انشاء لجنة تحضيرية تقنية مكلفة باستعراض المسائل التي تقدم الى الاجتماعات السنوية لمؤتمر الوزراء ؛ الدعوة الى عقد مؤتمر الوزراء سنويا ، بدلا من مرة كـــل سنتين ؛ وعقد مؤتمر مشترك للمخططين الاحصائيين والديموغرافيين الافريقيين مرة كل سنتين) .

٤٤ - واكد ان المهمة المناطة باللجنة الاقتصادية لافريقيا جسيمة وانه لا غنى عن تعزيز موارد هذه اللجنة . ولهذا فان الوفد المغربي قد كان يود ان توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلـــغ ٢٧ ٦٢٤ ٢٠٠ دولار الذى طلبه الامين العام تحت الباب ١٣ . ولاحظ ان اللجنة الاستشاريـة تبرر التخفيض الذى توصي به بمعدل الشواغر المرتفع ، غير ان اللجنة الخامسة لا تتوفر لديها معلومات كافية عن عدد وأسباب هذه الشواغر .

٤٥ - السيد مبابيلا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال ان التوصيات والتوضيحات التي قدمتها اللجنة الاستشارية مقنعة تماما . وأضاف ان الوفد التنزاني قلق شديد القلق لعدم قدرة اللجنـــة الاقتصادية لافريقيا على ملء عدد كبير من الوظائف ، وهو يترقب باهتمام شديد التفسيرات التي يمكن

(السيد بابيلا ، جمهورية تنزانيـــا المتحـدة)

ان يقدمها في هذا الشأن ممثلو الأمانة العامة ، وبوجه أخص ، التدابير التي تزمع هذه الأمانـــة العامة اتخاذها لتصحيح الوضع . وأكد ان اللجنة الاستشارية لافريقيا يجب ان تستخدم كامل الموارد المتاحة لها ، لكي تنجز كما ينبغي المهمة المناطة بها .

٤٦ — السيد هونا فولو (تشاد) : قال انه يشاطر وفود البلدان الافريقية الأخرى قلقها فيما يتعلق بالشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأضاف ان الوفد التشادي يحتفظ لنفسه بحق الكـــلام اذا اقتضى الأمر ذلك، بعد أن يبيّن ممثلو الأمين العام التدابير التي ينوون اتخاذها في هـــذا الشأن .

٤٧ — ولاحظ ممثل تشاد أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على انشاء وظيفتين طلبهما الأمين العام لتنفيـذ عقد النقل والاتصالات في افريقيا . ونظرا للاهتمام الذي توليه البلدان الافريقية الى العقد ، واعتبارا لحجم البرامج المتعلقة به ، فان الوفد التشادي يعتبر ان هذا الطلب متواضع جدا ويأمل أن يكون انشاء هاتين الوظيفتين ' في الواقع ' خطوة أولى .

٤٨ — السيد واوليزولو — فوماناا (مدغشقر) : قال انه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم تقريـــرا كتابيا عن مسألة الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأكد ان الانشطة المقدرة ستصبح خيـــالا اذا ما بقيت الوظائف المقترحة شاغرة .

٤٩ — السيد روفويزانغوفا (رواندا) : أعرب عن اندهاشه لملاحظة أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التي ينبغي أن تكثف برامجها الانمائية ، ليس لها حتى الآن ما يلزم من الموظفين . ويأمل وفـــد رواندا أن يُتيح ملء الشواغر في أقرب وقت ممكن ، وهو يطلب الى الأمانة العامة ، في انتظار ذلك ، ان تبيّن الأسباب التي نشأ منها هذا الوضع .

٥٠ — السيد خميس (الجزائر) : قال انه يستغرب أن يقدّم في بداية الفقرتين ١٣—٧٣ و١٣—٧٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة مبلغ الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين (٥٦٠٠٠٠ دولار) وبكلفة سفر الموظفين (١٤٦٤٠٠ دولار) . وأضاف انه قد أشير ، من جهة أخرى ، الى ان المبالغ المقترح ادراجها في الميزانية العادية تبلغ على التوالي ٢١٢٠٠ دولار و ٣٧٦٠٠ دولار ، الأمر الذي يحمل على افتراض أن باقي الاحتياجات سيمول من مصادر خارجة عن الميزانية . وتساءل ممثل الـــجزائر عن الداعي لتقديم مجموع الاحتياجات ، أولا ، بدلا من التشديد على المبالغ المطلوب ادراجها فعلا في الميزانية العادية .

٥١ — الرئيس : قال انه يود معرفة النتائج العملية للّامركزية التي قضت بها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة في ميدان النقل ،لفائدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٥٢ — السيد اديديجي (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا) : قال ان اللجنـــــة الاقتصادية لافريقيا قد حصلت على وظيفة برتبة ف — ٤ نتيجة لهذه اللامركزية . وأضاف ان اللجنـة

(السيد اديديجي)

هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنفيذ عقد النقل والاتصالات في افريقيا . وهي بهذه الصفة مكلفة بأنشطة التنسيق والبرمجة والمتابعة . ومن المقرر أن يُعقد المؤتمر الأول لعقد التبرعات لهذا العقد في مستقبل قريب ؛ وتبلغ الموارد الواجب تعبئتها لبرنامج المرحلة الاولى قرابة ٩ بلايين من الدولارات . وأضاف ان شعبة النقل والاتصالات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ليس بها حاليا سوى ٧ موظفين فنيين ؛ وتضاف الى ذلك الوظيفتان الجديدتان اللتان طلبهما الامين العام ووافقت عليهما اللجنة الاستشارية . ومن المؤكد ان تسمح هذه التعزيزات للجنة الاقتصادية لافريقيا بأن تضطلع على نحو أفضل بالمسؤوليات التي تتحملها في اطار العقد . غير انها ليست سوى خطوة أولى ولا شك أن الأمين العام سيقدم في الوقت المناسب مقترحات بهدف تنمية موارد الشعبة . ولاحظ الأمين التنفيذي انه لا يجب اغفال ان الشعبة ، سيتعين عليها ، الى جانب دورها التنسيقي للجهود المبذولة في اطار العقد ، أن تواصل الانشطة العادية للجنة في ميدان النقل والاتصالات .

٥٣ - السيد هونافولو (تشاد) : لاحظ ان بعض الاسئلة التي طرحها بقيت بدون رد . ورحب بكون انشاء وظيفتين في شعبة النقل والاتصالات لا يشكل سوى خطوة أولى .

٥٤ - السيد أوشونو (نيجيريا) : اعتبر ان انشاء وظيفتين جديدتين لا يبدو البتة متناسبا مع الاحتياجات الهائلة في هذا الميدان ، نظرا لحجم مشاكل الاتصالات في افريقيا واعتبارا لكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنفيذ العقد . وأضاف انه يود كذلك أن يعرف أى الهيئات تشترك الى جانب اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تنفيذ العقد .

٥٥ - السيد اديديجي (الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا) : قال ان الصعوبات التي تعترض اللجنة في مجال التوظيف ، وبصورة أخص في افريقيا ، ليست جديدة . غير ان هذه اللجنة تمكنت من تخفيض معدل الشواغر على نحو ملموس خلال الثلاثة أو الأربعة أعوام الأخيرة . وأضاف أن الأمور يمكن أن تتطور بسرعة في هذا الميدان وان الواقع غالبا ما يسبق الاحصاءات . وأكد أن الحالة اليوم أحسن بكثير مما كانت عليه خلال الفترة التي يشملها تقرير اللجنة الاستشارية . فشعبة النقل والاتصالات ، مثلا ، ليس فيها شواغر ، باستثناء ، طبعا ، الوظيفتين المقترح انشاؤهما ، وتسعى اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى ان تشغل في أقرب الآجال عددا من الوظائف التي أصبحت شاغرة نتيجة للنقل أو الاستقالة ، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تلاقيها حاليا في جلب الموظفين الى أديس أبابا .

٥٦ - واجابة على سؤال طرحه ممثل نيجيريا قال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن هيئات عديدة تتعاون مع اللجنة في تنفيذ العقد : الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية ، الاتحاد البريدي العالمي في ميدان الخدمات البريدية ، المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية في ميدان المواصلات البحرية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ميدان البث الاذاعي والتعليم . وعلاوة على ذلك ، فان عددا من المنظمات الدولية الحكومية مثل الاتحاد الافريقي للسكك الحديدية ، ورابطات ادارات المواني التي أنشأتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مناطق افريقية مختلفة ، واتحاد البلدان الافريقية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الذى أنشئ حديثا ، الخ ... تشترك في اعداد برامج العقد ،

(السيد اديديجي)

وستساهم ، بالتأكيد ، في تنفيذها ، غير ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي التي ستؤمن تنسيق أنشطة العقد ، بفضل ما تتميز به من تعدد القطاعات وتعدد الاختصاصات .

٥٧ - السيد مبازوا (جمهورية افريقيا الوسطى) : قال مشيرا الى البرنامج الفرعي " خطوط النقل داخل افريقيا " في البرنامج المتصل بالنقل ، الذى ذكر فيه ان تشغيل الطريق الرئيسي العابر لافريقيا لاغوس- موميا سا سيبدأ بحلول نهاية ١٩٨٠ ، قال انه يود أن يعرف مدى التقدم المحرز في انجاز هذا المشروع .

٥٨ - السيد اديديجي (الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا) : قال ان بناء الطريق الرئيسي العابر لافريقيا ، لاغوس- موميا سا ، سيتم ، بحسب المعلومات التي أبلغتها المنظمة الدولية الحكومية التي أنشأتها الدول الأعضاء المشتركة في هذا المشروع ، في نهاية ١٩٨٠ اذا ما أمكن تعبئة الموارد اللازمة . وأضاف ان هذا الطريق سيخترق ٦ دول افريقية : كينيا ، واوغندا ، وزائير ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والكاميرون ، ونيجيريا . وقد بدأ تشغيل جزء كبير من هذا الطريق وتتعلق الأشغال التي لم تنجز بعد بالجزئين اللذين يوجدان في زائير وافريقيا الوسطى . وقال ان جهودا عديدة قد بذلت في الأعوام الأخيرة لمساعدة زائير وجمهورية افريقيا الوسطى في تعبئة الموارد التي قد تسمح لهما بانجاز هذا المشروع . وعلى الرغم من الطابع الاقليمي للمشروع ، فان تعبئة الموارد يجب أن تتم على المستوى الوطني لأنه يجدر بالملاحظة ان هذا المشروع يندرج ضمن أولويات المرحلة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٣) من عقد النقل والاتصالات .

٥٩ - السيد تونسالا (زائير) : أعرب عن ارتياحه لملاحظة ان الحالة قد تحسنت بصورة ملموسة فيما يتعلق بالشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وبما ان اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض الاعتمادات الواجب تخصيصها للجنة الاقتصادية لافريقيا ، بقرابة ٦٠٠ ٠٠٠ دولار ، فان ممثل زائير يتساءل هل أن ذلك لن يتسبب في صعوبات لسير أعمال اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

٦٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الخامسة أمامها حلان : فاما ان تعتبر أن الحالة في مجال الشواغر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا مرضية وستبقى مرضية طوال فترة السنتين ، ولا تجرى عندئذ تخفيض الاعتمادات التي أوصت به اللجنة الاستشارية ، أو أن توافق على توصية هذه اللجنة ، على أن يفهم أن الأمين العام سيؤذن له بعقد النفقات اللازمة لملء الوظائف الشاغرة ، وسيقدم تقريرا عن ذلك ، في اطار تقريره عن أداء الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وأضاف السيد مسيلي ان هذه الصيغة التي يبدو له انها أفضل حل ، مماثلة تماما لتلك التي استخدمت عندما تم تخفيض التقديرات الموضوعة لمختلف اللجان الاقليمية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٦١ - الرئيس : قال ان الصيغة المقترحة من رئيس اللجنة الاستشارية تبدو له مرضية تماما .

٦٢ - السيد طومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان وفد بلاده يؤيد الحل الثاني الذى اقترحه رئيس اللجنة الاستشارية . وهو يلاحظ كذلك مع الارتياح ان الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا يعتبر ان انشاء وظيفتين جديدتين لتنفيذ العقد لا يشكل سوى خطوة أولى وأن موارد اضافية ستطلب خلال العقد .

٦٣ - تمت الموافقة بدون تصويت ، في القراءة الاولى ، على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد بمبلغ ٠٠ ٩٠٠ ٢٧٠ ٢٧ دولار تحت الباب ١٣ .

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

التقديرات المنقحة تحت الباب ١٤ (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) - نقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد (A/C.5/34/11 ؛ A/34/7/Add.5)

٦٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أوضح ان اللجنة الاستشارية ، قد رأت من المناسب ، بما أن مشكلة الشواغر مطروحة على اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا كذلك ، أن توصي بزيادة نسبة خصم الدوران المطبقة على الفئة الفنية ومافوقها من ٥ في المائة الى ٧ في المائة . وكما هو مذكور في الفقرة ١٤-٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ، (A/34/7) ، فان هذا التدبير سينتج عنه تخفيض تقديرات الأمين العام بمبلغ ٠٠ ٢٠٠ ١٧٣ دولار .

٦٥ - وأضاف انه ليس من المتوقع ان يتسنى انفاق مبلغ ٠٠ ٨٠٠ ٢٥ دولار الذى طلبه الأمين العام لتغطية كلفة سفر الموظفين كليا ، اذ ان اللجنة ستكون طيلة جزء كبير من عام ١٩٨٠ مشغولة بنقل مقرها الى بغداد . ولذلك فان اللجنة الاستشارية توصي في الفقرة ١٤-٨ من تقريرها بتخفيض التقدير الذى طلبه الامين العام في هذا الخصوص بمبلغ ٠٠ ٨٠٠ ٢ ٥ دولار .

٦٦ - وانتقل السيد مسيلي للحديث عن مسألة نقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد ، فأشار الى التقديرات المنقحة الصادرة في الوثيقة A/C.5/34/11 والى تقرير اللجنة الاستشارية المتصل بهذه التقديرات (A/34/7/Add.5) وقال ان اللجنة الاستشارية قد درست هذه المسألة عن كثب وتلقت شهادات ممثلي شعبة الميزانية وادارة شؤون الموظفين . وقد خلصت الى أن التقديرات المنقحة التي وضعها الأمين العام ، يمكن تخفيضها بمبلغ ٠٠ ٥٠٤ ٢ دولار . وبالفعل ، فقد بدا لها أن اعتمادا مجموعه ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار يكون كافيا لتغطية المصروفات المترتبة على النقل . وفي حالة اعتماد هذه التوصية سيتعين على المسؤولين في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن يستخدموا على نحو رشيد الموارد المخصصة لهم ؛ ومن ثم فان كل باق محتمل يجب أن يظهر في التقرير المرحلي عن أداء الميزانية الذى سيقدمه الامين العام الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

٦٧ - السيد بوج فلورس (المكسيك) : قال انه يحرص على الاعراب للحكومة العراقية عن امتنان المجتمع الدولي للسخاء الذى أبدته عندما وفرت للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ليس فقط الأماكن ، بل وكذلك جميع التجهيزات والأثاث اللازم ، كما هو مذكور في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/C.5/34/11 . وأضاف ان الوفد المكسيكي يتبنى ملاحظات اللجنة الاستشارية بخصوص مسألة نقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ويؤيد التوصيات التي قدمتها في هذا الخصوص في تقريرها السادس (A/34/7/Add.5) .

٦٨ - الرئيس : اقترح على اللجنة أن تبت ، في الوقت نفسه ، بشأن تقديرات الأمين العام تحت الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، والتقديرات التي نقحت تبعا للمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتيه العاديتين

(الرئيـــس)

لعام ١٩٧٩ ، وهي بناء على التخفيضات الموصى بها من اللجنة الاستشاريـــة ، ٦٠٠ ٧٠٦ ١٢ دولار ، و ٠٠٠ ٦٠٠ ١ دولار .

٦٩ — تمت الموافقة بدون تصويت ، في القراءة الاولى ، على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد يبلغ في مجموعه ٦٠٠ ٣٠٦ ١٤ دولار تحت الباب ١٤ .

٧٠ — الآنسة ميلغروم (اسرائيل) : فسرت موقف وفد بلادها ، فقالت ان اسرائيل تعارض مبدئيا تمويل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . واكدت ان الطريقة التي شكلت بها هذه اللجنة تمييزيـــة وتمنع احدى الدول الاعضاء في المنطقة من الاشتراك فيها ، الأمر الذى يتعارض تعارضا مفضوحـــا مع " مبدأ المساواة في السيادة " بين جميع الدول الأعضاء الوارد في المادة ٢ من الميثاق .

٧١ — السيد التكريتي (العراق) : لاحظ ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي هو الذى قرر في جلستيه العاديتين الاولى والثانية لعام ١٩٧٩ نقل مقر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى بغداد . وقد قامت ممثلة اسرائيل للتو باتهام المجلس الاقتصادى والاجتماعي باتخاذ مقررات تمييزية . والواقع هو ان هذه المقررات تعبيرا عن ارادة الدول الاعضاء ، وان منظمة التحرير الفلسطينية تشترك في أعمال اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وان الدول العربية الاعضاء لا تعترف بوجود الكيـــان الصهيوني في الشرق الاوسط .

٧٢ — السيد الظاهر (الاردن) : ذكّر ممثلة اسرائيل بأن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــا مثابرة على الاهتمام بقضية الفلسطينيين الذين هم ضحايا سياسة بلدها . وأضاف ان اسرائيل قـــد عزلت نفسها عن المجتمع الدولي ، وذلك هو سبب كل هذا الحقد الذى تبديه .

مسألة الشواغر في اللجان الاقتصادية الاقليمية

٧٣ — السيد جيرالدو (كولومبيا) : قال انه يجب ان يكون مفهوما بعد الموافقة على التقديرات المقدمة تحت الأبواب ١١ ، و ١٢ ، و ١٣ ، و ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، انه سيكـــون بالامكان العودة الى مسألة الامكانات المخصصة للجان الاقليمية ، اذا ما تطورت حالة الشواغر فـــي مختلف هذه اللجان .

٧٤ — السيد جونة (مساعد الأمين العام لشؤون الموظفين) : أوضح أن العوامل المتسببة في عدد الشواغر المرتفع في اللجان الاقتصادية الاقليمية مختلفة . فقبل كل شئ ، تتسم عدة وظائف شاغـــرة بطابع تقني الى حد بعيد ، ومن العسير توفير موظفين لها لعدم وجود اختصاصيين . ثـــم ان المرشحين المحتملين يجب أن تتوفر فيهم بعض الشـــروط المتعلقة باللغات وشروط محلية : يتعيـــن عليهم مثلا ان يتكلموا العربية بالنسبة للجنة الاقتصـــادية لغربي آسيا ، والاسبانية بالنسبة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . ولاحظ من جهة اخرى ان السعي الى تحقيق اللامركزية الادارية يزيـــد في طول وصعوبة اجراءات التوظيف : فاللجان الاقتصادية الاقليمية يخول لها القيام باختيار موظفيها في الرتب ف — ١ الى ف — ٤ . غير انها مطالبة بالتشاور في النهاية مع المقر ، ويترتب علـــى الصعوبات في الاتصال تأخيرات في اتخاذ القرار النهائي . وأضاف انه يتعين أخيرا ، اعتبـــار مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف الفنية .

٧٥ - ولاحظ ان الحالة في تحسن ، كما ذكر ذلك الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأن احراز تقدم جديد يبدو مؤكدا بفضل التدابير المتخذة بالتعاون مع اللجان الاقليمية بذاتها .

٧٦ - السيد هونا غولو (تشاد) : قال ان لديه انطباع بأن نسبة الشواغر في اللجان الاقتصادية الاقليمية ليست في نقصان تماما ، وانها بالعكس تميل الى الازدياد . وأعرب عن أمله في أن تتاح للجنة الخامسة الفرصة لدراسة هذه المشكلة الحويصة ، بأكثر تفصيل ، وللنظر في التدابير المتخذة لتسويتها .

٧٧ - وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يخال للوفد التشادى انه فهم ان هذه اللجنة ، اذا ما تبينت فيها احتياجات جديدة من الموظفين ، يمكن أن يقودها ذلك الى أن تطلب وظائف جديدة . وقال السيد هونا غولو انه يود ان يؤكد الامين العام هذا التفسير .

٧٨ - السيد جونة (مساعد الامين العام لشؤون الموظفين) : قال مشيرا الى النقطة الأولى التي أثارها الوفد التشادى ، ان جل التدابير المتخذة لتسوية مشاكل الشواغر ، تتمثل في تحويرات داخلية ، وتستجيب في غالب الأحيان لضرورة تنسيق اجراءات التوظيف فيما يتعلق ، خاصة ، باعلان الشواغر واصدار النشرات . واكد السيد جونة لاعضاء اللجنة ان الدوائر التابعة له شديدة الحرص على حل هذه المشكلة ، ولا شك ان الامين العام سيقدم الى الدورة القادمة تقريرا مشجعا أكثر .

٧٩ - السيد بجين (مدير شعبة الميزانية) : قال ردا على السؤال الثاني الذى طرحه الوفد التشادى ، انه من المستحيل ، في الطور الحالي ، التنبؤ باحتياجات اللجان الاقليمية أو أية وحدة أخرى في الأمانة العامة ، من الموظفين لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ولاحظ أن الطلبات المقدمة من الادارات لن يمكن الشروع في تجميعها قبل بداية عام ١٩٨١ ، وان الامانة العامة سيتسنى لها عندئذ ان تكوّن لها فكرة عن متطلبات الميزانية البرنامجية القادمة .

٨٠ - السيد دى فاك (بلجيكا) : أحاط علما بالأسباب التي تفسّر عدد الشواغر المرتفع في اللجان الاقليمية . وقال ان هذه الأسباب تبدو له مقنعة ، وانه ينزع الى اعتبار أن المؤهلات المتطلّب توفّرها في المرشحين تقنية ودقيقة الى درجة أن ملء الشواغر المذكورة يكاد يكون مستحيلا . وأشار الى أن الأمين العام يذكر مثلا في الفقرة ١٣ - ٧٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، بخصوص اللجنة الاقتصادية لافريقيا انه يلزم وظيفة برتبة ف - ٥ " لخبير اقتصادى متخصص في النقل المتعدد الوسائط " ، ووظيفة برتبة ف - ٤ " لمهندس اقتصادى متخصص في النقل المائي الداخلي " . ولاحظ ممثل بلجيكا ان مثل هذين الاختصاصيين من الصعب الى أقصى حد العثور عليهما ، حتى في البلدان الأكثر تقدما .

٨١ - السيد خميس (الجزائر) : قال انه يؤيد ملاحظات الممثل البلجيكي ، الا انه يعتقد جازما ان الكفاءات التقنية التي ذكرها موجودة في الامانة العامة . واضاف انه ينبغي تشجيع دوران موظفي

(السيد خميس ، الجزائر)

الامم المتحدة ، الذى اكدت عليه الجمعية العامة في القرار ٣٣/١٤٣ . واكد ان عدد المتطوعين للعمل خارج المقر سيزداد اذا ما اخذت هذه التعيينات خارج المقر بعين الاعتبار في ترقية الموظفين المعنيين ، كما اوصت بذلك الجمعية العامة . ولعل هناك مشكلة عرضية متعلقة ببدل تسوية المقر ، هي التي تثني الموظفين العاملين في نيويورك عن العمل في اللجان الاقليمية . واضاف ممثل الجزائر ان اللجنة الخامسة لا بد ان تدرس يوما ما جميع جوانب هذه المشكلة الخاصة التي سبق ان أثارتها هيئات أخرى .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥